نحو قعد زيد ولا ينصب اللازم المفعول به بغير حرف الجر
لعدم الاقتضاء بدونها فنه اى اللازم افعال المدح والذم
لصدق حده عليها اى افعال موضوعة لانشائهما وهو الاظهر
على ما ادعاه الفاضل عصام او مشهورة بهذا اللقب على
ما قاله الفاضل الجامى ولما كان وضعها له معلوما
من اللغة ومن لفظها ايضا على الاول والمحتاج اليه هنا
معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى معرفة الاحكام المختصة
بها او تلك تحصل بعد الافراد استغنى بالبعد عن الحد ولما
كان هذه الافعال غير متصرفة ولها احكام مختصة فلذا عدها
بعضهم من الاسماء قال فنه اشارة الى هذا الفرق وتصريح للرد
وهى اى افعال المدح والذم مبتدا خبره نعم وما عطف
عليها كائنة للمدح اى لانشائه وقيل فى مثله حال والعامل
معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى الاحكام المتداورد
بان الخبر المجموع وقال المص وايضا لم ينزمن ذهب الى جوازها
من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوها
من المبتدا وجعلوا العامل ما ذكر وقيل يمكن ان يجعل نعم
مبتدا ثانيا بتقدير منها خبرا والمدح حالا من فاعل الظراف
او العكس والجملة خبر الاول وبئس الكائنة للذم وهما
اصلان فى الباب فلذا قدمها وشرطهما من حيث العمل
ان يكون الفاعل اى فاعلها معرفا باللام للعهد الذهنى فيكون
اشارة الى واحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص
فيكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع فى
النفس وقيل للجنس وقيل للاستغراق ورده الرضى بان

مطلب افعال المدح والذم

علامته

علامته صحة وضع كل موضعه ولا يصح ان يقال نعم كل رجل
زيد وقال الفاضل عصام ان ذلك مشترك بين الثلاثة
اذ يصح ايضا نعم جنس رجل من حيث هو هو او فى ضمن فرد
ما زيد والحق انه يصح الحمل على كل منها بادعاء ان الممدوح او المذموم
بمنزلة الجنس من حيث هو هو او فى ضمن ما او جميع الافراد
وانه متحد معه لا مغايرة بينهما اصلا لما فيه من مثل
ما يجمعه الجنس او كل من افراده الى المناقب او المثالات وباعتبار
انه الجنس فى ضمن اى فرد منه العقل اذ لا فرد له الا اياه
فاى فرد فرض فهو هو واختار المص هذا لان كلا من لام
الجنس والاستغراق لكونه معرفة يفوت نوعا من الابهام
فلا يلايم المقام او مضافا اليه اى الى المعرف باللام ولو بالواسطة
ولو اريد هذا فى المعرف باللام لاستغنى عن قوله هذا فى حكم
المعرف باللام او مضمرا مميزا بفتح الياء اى مفسرا بنكرة منصوبة
على التمييز ليحصل البيان اولا اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر
المخصوص ثم العامل فى التمييز المضمر لانعم لانه لا يلايمه فى
حكم اسم نكرة ثم بالتنوين ويذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف
بما ذكر من حيث انه موصوف على ما هو مقتضى اسم الاشارة
ولذا ذكره فى موضع الضمير المخصوص بالمدح او الذم لانه يتعين
بعد الابهام فلا بد ان يذكره بعده على ما هو الغالب وهذه
الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لا على مدخولها فافهم وبما
اشرنا من اشارت الاشارة ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا
زيد بان المخصوص فيه مذكور بعد التمييز لا بعد الفاعل فلا
حاجة الى ما ذكره الفاضل عصام من ان المراد ذكره بعده ولو

Copyright © King Saud University